

تقييم عمليات إعادة التأمين وأثرها على العائد
على حقوق الملكية بشركات التأمين العامة المصرية

إعداد

د/ رضوى يوسف حامد

المدرس بقسم الرياضة والتأمين

كلية التجارة- جامعة القاهرة

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقييم نشاط إعادة التأمين في شركات التأمينات العامة المصرية وتحديد العلاقة بين إعادة التأمين والعائد على حقوق الملكية بشركات التأمين محل الدراسة. وقد تبين أن معظم لشركات التأمين محل الدراسة تعاني من ارتفاع تكلفة إعادة التأمين بشكل مبالغ فيه وبالتالي يجب عليها إتخاذ إجراءات تصحيحية لسياسات إعادة التأمين حتى لا تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها. وقد ثبت وجود تأثير سلبي لعمليات إعادة التأمين الأجنبية على شركات التأمين حيث ثبت وجود علاقة عكسية بينها وبين العائد على حقوق الملكية بينما تبين وجود تأثير إيجابي لاحتفاظ الشركة بعملياتها التأمينية حيث ثبت وجود علاقة طردية بين معدل الاحتفاظ داخل الشركات ومعدل العائد على حقوق الملكية مما يعطي مؤشراً على تحسن نتائج شركات التأمين المصرية إذا ما قامت بزيادة معدل الاحتفاظ بداخلها ولكن ذلك يعرضها لمخاطر كبيرة مع انخفاض قدرتها الاستيعابية. وقد تم التوصل إلى نموذج كمي يوضح العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ومتغيرات إعادة التأمين وتم التحقق من صحته كما تبين أن متغيرات إعادة التأمين تمثل جزء لا يستهان به في تأثيره على معدل العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين وأن معظم هذه المتغيرات ذات تأثير عكسي على حقوق الملكية وبالتالي يجب إعادة النظر في عمليات إعادة التأمين خاصة مع ارتفاع تكلفتها سواء كان على المستوى المحلي أو الأجنبي نتيجة عدم وجود كيان قوي لإعادة التأمين بعد إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين مما يعطي مؤشراً قوياً لأهمية وجود مؤسسة قومية لإعادة التأمين ذات رأس مال ضخم وتتمتع بالخبرة الكافية لإدارتها.

الكلمات المفتاحية:

شركة التأمين- إعادة التأمين- الطاقة الاستيعابية- العائد على حقوق الملكية- أقساط إعادة التأمين- تعويضات إعادة التأمين.

١- مقدمة:

إن صناعة التأمين لها دور حيوي في الاقتصاد القومي حيث يتجمع لدى منشآت التأمين حجم كبير من أموال حملة الوثائق التي يتم استثمارها. وتقوم شركات التأمين بإعادة تأمين ما يزيد عن حد احتفاظها لمعبيدي التأمين حتى تحقق قدر من الاستقرار في محفظتها التأمينية حيث يقوم إعادة التأمين بالحد من خطر التقلبات العكسية في نتائج الاكتتاب وكذلك الحد من تأثير أخطار الكوارث. وبالتالي تعمل إعادة التأمين على الحد من خطر الاكتتاب مما يساعد شركة التأمين على تحقيق متطلبات الملاءة المالية وزيادة الطاقة الاستيعابية كما أنها تعتبر إحدى أدوات إدارة الخطر لدى شركات التأمين. ((Lu, Meng, Wang, Shen, 2016, p. 92) & (Zing, 2005, pp. 6-7))

٢- مشكلة البحث:

قامت الدولة منذ عام ٢٠٠٤ بتنفيذ برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي وإعادة هيكلة شركات التأمين المملوكة للقطاع العام وقد أسست الشركة القابضة للتأمين لتسهيل ذلك وقد قامت الشركة القابضة بعدة دراسات وإنتهت بدمج شركتي الشرق للتأمين والشركة المصرية لإعادة التأمين في شركة مصر للتأمين بقيمتها الدفترية في ٢٠٠٧/٦/٣٠ ((هيئة الرقابة المالية، ٢٠١٤، ص ٣٢-٣٣، موقع شركة مصر للتأمين، www.misrholding.co)).

كما أصدرت الدولة القانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ والذي ألزم شركات التأمين أن تفصل بين نشاطي تأمينات الحياة وتأمينات الممتلكات. وأصبح عدد شركات التأمين بقطاع الأعمال العام شركتين الأولى تعمل بالتأمينات العامة والثانية تعمل بتأمينات الحياة. كما بلغ عدد شركات التأمين الخاصة ٢٩ شركة وجمعية واحدة فقط

للتأمين التعاوني بالإضافة للشركة المصرية لضمان الصادرات ولا توجد شركات إعادة تأمين. (موقع هيئة الرقابة المالية، www.efsa.gov.eg) ويبقى التساؤل هل إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين كان في مصلحة سوق التأمين المصري؟

للإجابة على هذا السؤال يتم عرض الجدول رقم (١) والذي يوضح نسبة أقساط إعادة التأمين الصادر إلى تعويضات إعادة التأمين الصادر بالسوق المصري الجدول رقم (١) نسبة أقساط إعادة التأمين الصادر إلى تعويضات إعادة التأمين الصادر بالسوق المصري

السنة	أقساط إعادة التأمين الصادر (بالألف)	تعويضات إعادة التأمين الصادر (بالألف)	النسبة (%)
٢٠٠٠	٧١٣٢٠٤	٦٥٥٧٦٩	١٠٩
٢٠٠١	٧٥٣٣٤٥	٤٥٣٠٦٢	١٦٦
٢٠٠٢	٨٤٨٤٣١	٩٥٧٢٥٠	٨٩
٢٠٠٣	١١٢٧٠٤٩	٧٩٢٨٠٧	١٤٢
٢٠٠٤	١٥٨٨٦٨٦	٥٠٧٨٧٥	٣١٣
٢٠٠٥	١٧٨٤٨٤٣	٩١٢٢١٥	١٩٦
٢٠٠٦	١٦٨٧٦٩٢	١٤٧١٨١٤	١١٥
٢٠٠٧	١٩٦٥٤٤٨	١٣١٧١٥٣	١٤٩
٢٠٠٨	٢٢٩٣٤٧٥	١١٨٣٩٧٥	١٩٤
٢٠٠٩	٢٤٦٣٦١٨	١٠٥١٥٨٣	٢٣٤
٢٠١٠	٢٥٤٦٧٣٩	٩٦٢٧٤٦	٢٦٥
٢٠١١	٢٧٤٧٨٠٣	٩٦٩٩٥٥	٢٨٣
٢٠١٢	٣١٩٣٦٨٦	٢٥٤٨٧٧٥	١٢٥
٢٠١٣	٣٩٤٦٠٠٣	١٣٨٣٢٠١	٢٨٥
٢٠١٤	٣٩٦٩٧٠٤	١٣٥٤٣٥٦	٢٩٣

تقييم عمليات اعادة التامين واثرها على العائد..... د/رضوى يوسف

٢١٩	١٨١٩٤٧٠	٣٩٧٨٣٤٦	٢٠١٥
١٦٨	٢٥٤١١٨١	٤٢٦٣١٥٨	٢٠١٦
١٩٧	المتوسط		

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

يتضح من جدول رقم (١) أن نسبة الأقساط إلى التعويضات بإعادة التأمين الصادر قد تراوحت بين ٨٩% و ٣١٣% بمتوسط عام خلال الفترة بأكملها قدرة ١٩٧% بمعنى أن حجم المبالغ المدفوعة لمعيدي التأمين في شكل أقساط إعادة تأمين صادر أكبر من المبالغ التي حصلت عليها شركات التأمين من معيدي التأمين في شكل تعويضات إعادة تأمين صادر مما يمثل خسارة بالنسبة لشركات التأمين وبمقارنة هذه النسبة قبل إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين وبعدها وجد أن متوسط هذه النسبة قبل الإلغاء ١٦٠% تقريباً بينما بلغ متوسط النسبة بعد الإلغاء ٢٣٠% تقريباً أي زياده قدرها ٧٠% تقريباً.

وتتطلب عملية إعادة التأمين تكلفة لشركة التأمين تتمثل في أقساط إعادة التأمين. ويجب على شركة التأمين أن تقوم بعمل توازن بين العائد والمخاطرة الناتجة عن ذلك فكلما زادت النسبة المعاد تأمينها للخارج كلما انخفضت ربحية الاكتتاب لدى شركة التأمين بسبب ارتفاع تكلفة إعادة التأمين والعكس صحيح فإن تخفيض الجزء المعاد تأمينه قد يؤدي إلى تعسر شركات التأمين بل وإفلاسها في حالة تعرضها لكوارث.

وتحسب تكلفة إعادة التأمين كما يلي: (أقساط إعادة التأمين - عمولة إعادة التأمين الصادر) ÷ التعويضات المدفوعة من قبل معيد التأمين وأحياناً يتم استخدام هذه النسبة لتحديد سعر إعادة التأمين (Lee and Lee, 2012, p. 473)

ويوضح الجدول رقم (٢) حجم الأموال الصادرة من شركات التأمين المباشر لمعيدي التأمين إلى حجم الأموال المحصلة من معيدي التأمين لشركات التأمين المباشر بشركات التأمين محل الدراسة.

جدول رقم (٢)

تكلفة إعادة التأمين لشركات التأمين محل الدراسة

خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦ (%)

المتوسط	السنوات									الشركة
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢٠.٨	١١٦	١٩٣	٢٥٧	٣٢٧	٩٢	٣٠.٨	٢٠.٠	٢٤٤	١٣٩	A
٢٠.٧	٩٤	٢٧٥	٣٥٦	١٠.٨	١٢٨	١٠.٦	٢٠.٧	٢٥٧	٣٣٥	B
٩٣	١٠.٨	٥٣	١٠.٤	١١١	٣٧	٥٤	١٧٥	٧٠	١٢٣	C
١٩٦	٢٨٨	٢٦٩	٢٤٢	٩٧	١٠.٤	٢١٣	١٢٦	١٨٨	٢٣٧	D
٤١٩	١٥٨	٥٢٨	١٤١٢	٢٠.٢	٦٥	١٠.١	٣٨٤	٥٥٩	٣٦٥	E
٢٧٠	٣٢٠	١١٦	١٥٥	١٨٧	٢٤٩	٣٥٤	٢٠.٧	٢٩٦	٥٤٥	F
٢٦٠	٢٣٧	٣٦٧	٤٦	٣١٨	١٩	٤٠.٣	٣٤٨	٤٦٥	١٤٠	G
٥٨٨	٢٩٣	٨٥١	٧٦٠	٣٨٩	٢٢٦	٩٨٩	١١٧٢	٣٦٧	٢٤٩	H
٣٨٧	١٠٠	٤٧	١٦٠	٨٥	١٤٧	٢٤١٨	٢٢٦	١٠.٨	١٩٣	I
٢٠.٩	٣٥	٩٨	١١٩	١٥٩	٢٥٣	٣٢٢	١٦٩	٢٩٢	٤١٣	J
١٤٣	١٤٧	١٥٣	١٣٥	١٣٩	١٣٩	١٤٤	١٣٥	١٤٧	١٥٨	K

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن تكلفة إعادة التأمين مبالغ فيه خلال معظم سنوات الدراسة فقد تراوح متوسط السعر ما بين ٩٣% للشركة C و ٥٨٨% للشركة H. كما تبين أن جميع الشركات محل الدراسة- فيما عدا الشركة C - تعاني من الارتفاع المبالغ فيه لهذه النسبة وبالتالي يتوجب عليها إتخاذ إجراءات تصحيحية لسياسات إعادة التأمين حتى لا تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها لأن هذه النسبة تشير إلى أن المبالغ المدفوعة لمعيدي التأمين كأقساط إعادة تأمين صادرة (بعد خصم عمولة إعادة التأمين) أكبر بكثير من التعويضات المدفوعة من قبل معيدي التأمين.

وتتلخص مشكلة البحث في ارتفاع تكلفة إعادة التأمين بالسوق المصري مما يستوجب تقييم نشاط إعادة التأمين المصري.

٣- الدراسات السابقة:

فيما يلي أهم ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث

دراسة زكي (١٩٧٤) وقد هدفت إلى تحديد مشاكل إعادة التأمين بشركات التأمين المصرية الإلزامي وغير الإلزامي سواء كان محلي أو خارجي واقتراح حلول لهذه المشاكل. وأوصت الدراسة بعدة إقتراحات منها تحديد مدى الحاجة إلى إعادة التأمين بالخارج بعد استفاد الطاقة الاستيعابية المحلية واختيار أنسب أسواق إعادة التأمين من حيث المزايا والشروط. وكذلك تدعيم القدرة الاستيعابية بسوق التأمين المصري عن طريق أن تقوم الشركات المحلية بعرض ما يزيد عن حدود احتفاظها لباقي شركات التأمين بالسوق المصري لتحفظ به وذلك قبل عرض الحصص على معيدي التأمين بالخارج. كما أوصت الدراسة بتدعيم التعاون بين شركات التأمين وإعادة التأمين المحلية وبين الهيئات الاقليمية والمجمعات التأمينية بالخارج وبصفة خاصة العربية والأفريقية والآسيوية.

دراسة مهدي (١٩٨٤) وقد هدفت الدراسة إلى دراسة وضع الشركة المصرية لإعادة التأمين وتحديد المشاكل التي تواجهها وحجم الأعمال بالشركة محلياً وخارجياً وعمل تحليل فني لحجم النشاط التأميني بالشركة وتطورة خلال خمس سنوات. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركة قد حققت نمو ملموس في محفظة عمليات الشركة خلال فترة الدراسة وأنه على الرغم من تناقص الأهمية النسبية للأقساط المسندة إلزامياً إلا أنها قد مثلت ما يقرب من ٥٠% من محفظة عمليات الشركة كما تبين انخفاض معدل العمليات المعاد اسنادها إلى شركات التأمين

المباشر من الوارد محلياً للشركة المصرية لإعادة التأمين وانخفاض معدل العمليات المعاد اسنادها إلى شركات التأمين المباشر من العمليات الواردة من الخارج للشركة المصرية لإعادة التأمين وقد لجأت الشركة إلى تخفيض حدود احتفاظها من العمليات الواردة من السوق المحلي في العامين الأخيرين بسبب انخفاض مستوى الجودة نتيجة المنافسة الضارة. كما حققت عمليات إعادة التأمين الواردة من الخارج ارتفاع لمعدل الخسارة خلال فترة الدراسة وقد تبين وجود ارتفاع كبير في معدل الخسارة عن صافي العمليات المحتفظ بها في الشركة المصرية. وتعتبر عمليات إعادة التأمين الصادرة للخارج من الشركة المصرية لإعادة التأمين أحد الأركان الأساسية التي تعتمد عليها الشركة في تحقيق فائض عن النشاط التأميني كما أنها تعتبر مؤشر عن مدى نجاح الشركة في نقل عبء توزيع خسارة الاكتتاب إلى معيدي إعادة التأمين في الخارج. وقد اقترحت الدراسة بأن تسعى الشركة المصرية لإعادة التأمين لخفض نسبة الاسناد الإلزامي عن طريق زيادة الأقساط الواردة لها محلياً ويحدث ذلك إذا وافقت الشركة المصرية أن تمنح الشركات المباشرة نفس الشروط المتفق عليها من الشركات الأجنبية وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات منها محاولة الشركة المصرية الدخول في أسواق تأمين جديدة كما اوصت باتباع الدقة عند اختيار أسواق إعادة التأمين واختيار أفضل معيدي التأمين عالمياً والتحقق من عدالة شروط إعادة التأمين.

دراسة شاكر (١٩٨٦) وقد هدفت الدراسة إلى تحديد نتائج عمليات إعادة التأمين الوارد من الخارج بفروع التأمينات العامة بالشركة المصرية لإعادة التأمين. وقد توصلت الدراسة إلى أن عمليات إعادة التأمين الخارجي بفروع الحريق والبحري والطيران والسيارات الإجباري والتكميلي ليست في صالح الشركة المصرية لإعادة التأمين بينما تبين أن النتائج جيدة بفرعي النقل الداخلي والحوادث أما النتائج بفرع

أجسام السفن فقد كانت متوازنة. كما أنه من المتوقع ارتفاع معدل الخسارة لإجمالي عمليات التأمين الواردة من الخارج وانخفاضها بالنسبة لعمليات التأمين الصادرة للخارج. وأوصت الدراسة بزيادة حد الاحتفاظ بالنسبة لفروع التأمين التي توصلت النتائج إلى أن عمليات إعادة التأمين الخارجي بها ليست في صالح الشركة مع ضرورة إعادة النظر في حد الاحتفاظ بشكل دوري واختيار أنسب أنواع إعادة التأمين الخارجية وانتقاء أفضل معيدي التأمين مع تعميق الخبرة بعمليات إعادة التأمين والبعد عن المناطق التي تتركز بها الأخطار السيئة وعدم التركيز على سوق معين بالذات.

دراسة منصور (١٩٩١) هدفت الدراسة إلى إيجاد خطط وسياسات واضحة لإعادة التأمين بالشركات المصرية وزيادة الاتفاقيات الصادرة والواردة في السوق المصري وزيادة الاحتفاظ المحلي وتقليل خروج العملات الأجنبية خارج البلاد وكذلك تحسين النتائج الفنية لإعادة التأمين. وقد توصلت الدراسة إلى أن سوق التأمين المصري اعتمد على الاكتتابات المباشرة ويعتبر ذلك مؤشراً على ضعف القدرة الاكتتابية للسوق المصري في أسواق التأمين وإعادة التأمين. كما أنها تعتمد بشكل أساسي على اتفاقيات إعادة التأمين الصادر لشركات التأمين المباشر وأن نتائج إعادة التأمين الوارد والصادر سيئة في جميع شركات التأمين المباشر على مستوى السوق المصري. وقد أوصت الدراسة بترشيد سياسات إعادة التأمين الصادر والوارد ورفع حدود الاحتفاظ القياسي داخل السوق كما أن السوق المصري يحتاج لإدخال العديد من تغطيات إعادة التأمين الشاملة والتوسع في بعض تغطيات وقف الخسارة لاستقرار نتائج وقف الخسارة لفروع التأمين المختلفة. وكذلك الاهتمام بإعداد برامج إعادة التأمين التي تناسب كل شركة على حدة بناء على دراسة العوامل المؤثرة على الاحتفاظ الصافي لكل شركة.

دراسة حربي والزيات (١٩٩٤) هدفت الدراسة إلى تقييم سياسة إعادة التأمين بالسوق المصري وتحديد تأثيرها على نتائج أعمال تلك الشركات. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين معدلات الخسائر التي تحققت بشركات التأمين المباشر والشركة المصرية لإعادة التأمين. كما أنه لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نتائج أعمال إعادة التأمين الصادر بين شركة الشرق للتأمين والشركة المصرية لإعادة التأمين. كما تم التوصل إلى وجود اختلاف في نتائج نشاط إعادة التأمين بين شركات التأمين المباشر محل الدراسة والشركة المصرية لإعادة التأمين وقد يرجع ذلك إلى الاختلاف في المصروفات الادارية ومعدلات الخسائر وزيادة كفاءة الشركة المصرية لإعادة التأمين. كما تم رفض الفرض العدمي المتعلق بدراسة الاختلاف بين نتائج أعمال إعادة التأمين الصادر والوارد لسوق التأمين المصري. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالاكنتاب وقبول إعادة التأمين الوارد في شركات التأمين المباشر وكذلك الاهتمام بعمليات إعادة التأمين الوارد فرع الحوادث في شركة التأمين الأهلية كذلك الاهتمام بعمليات إعادة التأمين الصادر في كل من شركة مصر للتأمين والأهلية للتأمين.

دراسة أبو بكر وأحمد (١٩٩٥) هدفت الدراسة إلى تقييم برنامج إعادة التأمين لفرع التأمينات العامة لشركة التأمين الوطنية العمانية خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٤ وتحديد قدرته على تحقيق الأهداف المنشودة وقد تم ذلك على أساس تحديد أثر إعادة التأمين على القدرة الاستيعابية والأقساط والتعويضات ومعدل الخسارة ونسب العمولات وتكاليف الإنتاج. وقد توصلت الدراسة إلى أن إتفاقيات إعادة التأمين النسبية أدت إلى زيادة القدرة على إصدار وثائق تأمين السيارات والبضائع والتأمينات المتنوعة والحريق. وأدت إتفاقيات إعادة التأمين اللانسيبية إلى حماية

الشركة المسندة من عدم استقلال وحدات الخطر المؤمن عليها ومن التراكم غير المنظور. وقد تبين أن الشركة تحتفظ بنسبة ٥١.٦% من إجمالي الأقساط. وقد أظهرت النتائج كفاءة سياسة الاكتتاب في فروع تأمين النقل والحريق والتأمينات الأخرى. كما أدى برنامج إعادة التأمين بالشركة إلى زيادة معدل الخسائر لفرع التأمينات ككل وإلى تخفيض متوسط نسبة العمولات وتكاليف الانتاج. وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات منها زيادة الحصة الصادرة للسوق المحلي أو أن تتعامل الشركة مع السوق الخارجي على أساس التبادل لتزيد من حصتها الواردة كما أوصت بضرورة إعادة النظر في إتفاقيات إعادة التأمين وزيادة الحصص النسبية.

دراسة عمار وأحمد (١٩٩٧) هدفت الدراسة إلى القيام بالتحليل الكمي لنتائج عمليات إعادة التأمين الواردة من الخارج للشركة المصرية لإعادة التأمين عن طريق توفيق النماذج الكمية للأقساط ومعدلات الخسارة وتحليلها والتنبؤ بها في المستقبل للمساعدة في تخطيط ومتابعة السياسات الاكتتابية لعمليات إعادة التأمين وكذلك التوصل إلى دالة تساعد على تصنيف المناطق التي يتم التعامل معها والاسترشاد بها في إتخاذ القرارات الاكتتابية المتعلقة بعمليات إعادة التأمين. وقد توصلت الدراسة إلى إتجاه أقساط عمليات إعادة التأمين الوارد من الخارج نحو الانخفاض خاصة في السنوات الأخيرة من الدراسة كما تمكنت الدراسة من التنبؤ بحجم هذه الأقساط لفرع تأمينات الممتلكات المختلفة خلال الخمس سنوات التالية لفترة الدراسة. وقد تم التوصل إلى العديد من الأسباب التي أدت إلى انخفاض حجم عمليات إعادة التأمين الوارد من الخارج والتي من أهمها تعرض بعض الشركات لمشاكل العسر المالي وتوقف العديد من كبار معيدي التأمين عن الاكتتاب في بعض الفروع والإتجاه نحو التحفظ في سياساتهم الاكتتابية. كما تبين من خلال تحليل السلاسل الزمنية ارتفاع معدلات الخسارة لعمليات إعادة التأمين الوارد من

الخارج خلال الخمس سنوات التالية لفترة الدراسة مما يؤدي إلى عدم وجود نوع من التوازن في محفظة الشركة المصرية لإعادة التأمين وقد تم التنبؤ بمعدلات الخسارة خلال الفترة التالية لفترة الدراسة. كما تم التوصل إلى أفضل المناطق التي تتعامل معها الشركة المصرية لإعادة التأمين باستخدام أسلوب تحليل التمايز. وقد أوصت الدراسة بسرعة تحسين الموقف التنافسي للشركة المصرية لإعادة التأمين حيث أنها الشركة المصرية الوحيدة المتخصصة في إعادة التأمين والعمل على ترشيد سياسات الاكتتاب في عمليات إعادة التأمين الوارد من الخارج في ضوء الدراسة الكمية والفنية. والاهتمام بزيادة الخبرة والكفاءة الفنية للعاملين بإعادة التأمين وزيادة حجم التعامل في المناطق التي تتمتع بنتائج طيبة والاسترشاد بنموذج دالة التمايز لتحديد واتجاه نحو فتح أسواق جديدة والعمل على زيادة القدرة الاستيعابية.

دراسة أحمد (١٩٩٩) هدفت الدراسة إلى القيام بالتحليل الكمي لنشاط الشركة المصرية لإعادة التأمين وتقييم موقفها في ضوء المتغيرات المستحدثة في سوق التأمين المصري خاصة تطبيق قرار التخفيض التدريجي للحصة الإلزامية وتناول دراسة دور الشركة المصرية في مواجهة الآثار الناتجة عن تطبيق هذا القرار. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ارتفاع الأهمية النسبية لعمليات إعادة التأمين الإلزامية خلال فترة الدراسة خاصة عند مقارنتها بمتوسط الأهمية النسبية للعمليات الواردة خارجياً كما توصلت إلى انخفاض حجم أقساط وتعويضات عمليات إعادة التأمين الوارد الإلزامي خلال الفترة من عام ١٩٩٩-٢٠٠٣. وكذلك تناقص حجم العمليات الصادرة المحلي والخارجي كما احتلت العمولات وتكاليف الإنتاج للعمليات نسبة كبيرة من إجمالي الأقساط الصادرة خاصة إذا تم مقارنتها بالعمليات الواردة. كما أن معدل الخسارة للعمليات الواردة محلياً أفضل من الواردة خارجياً ونتيجة ذلك فإن قرار التخفيض التدريجي للحصة الإلزامية سوف يؤثر على نتائج

عمليات التأمين للشركة بصفة عامة حيث أن نتيجة التعامل مع بعض عمليات إعادة التأمين الوارد بالخارج كانت سيئة جداً.

دراسة العمرى (٢٠٠٠) هدفت الدراسة إلى تناول دراسة أقساط ومعدلات الخسائر المتعلقة بعمليات إعادة التأمين الخارجية وكذلك تقويم عمليات إعادة التأمين الخارجي لفرع الحريق بجمهورية مصر العربية بإستخدام الأساليب الكمية. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود برامج إعادة تأمين محددة نابغة من أهداف محددة وإنخفاض الأهمية النسبية لعمليات إعادة التأمين الواردة من الخارج بفرع الحريق بالإضافة إلى سوء نتائج هذه العمليات خاصة في شركات التأمين المباشر وارتفاع معدلات الخسارة لعمليات إعادة التأمين الوارد بالشركة المصرية لإعادة التأمين وكذلك زيادة حجم عمليات إعادة التأمين الصادرة خارج مصر سنة تلو الأخرى مع انخفاض معدلات الخسارة بها مقارنة بالعمليات الواردة كما توصلت إلى انخفاض نسبة التبادل المحلى الاختياري بين شركات التأمين المباشر والشركة المصرية لإعادة التأمين. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ببرامج إعادة التأمين التي تناسب كل شركة على حدة في ضوء أهدافها ومتطلباتها والاعتماد على الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بحدود الاحتفاظ وعدم الاعتماد على الحكم الشخصي بالإضافة إلى استخدام الأساليب العلمية الكمية في وضع سياسة اكتتابية واضحة لعمليات إعادة التأمين الواردة من الخارج. واقترح الباحث نموذجاً كمياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاكتتاب في العمليات الواردة من الخارج. كما أوصت الدراسة بزيادة التبادل بين شركات التأمين المباشر المصرية والشركة المصرية لإعادة التأمين حتى يتم استيعاب طاقة السوق المصري قبل الاتجاه نحو إعادة التأمين في الخارج.

دراسة جلول (٢٠٠٤) هدفت الدراسة إلى تقييم سياسات إعادة التأمين الخارجي في شركات التأمين المصرية وتحديد النماذج الكمية الملائمة لمعدلات الخبرة الماضية لعمليات إعادة التأمين بالخارج وكذلك التنبؤ بمعدلات الخسائر المستقبلية لبيان سلامة سياسات إعادة التأمين الخارجي. وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع معدل الخسارة في المستقبل ببعض الشركات محل الدراسة وبالتالي يجب إعادة النظر في سياسات الاكتتاب المباشر كما تبين من خلال التحليل الاحصائي لمعدل الخسارة لعمليات إعادة التأمين كما تفاوتت نتائج معدل العمولات وتكاليف الإنتاج لعمليات إعادة التأمين الصادر والوارد من شركة لأخرى.

دراسة عطا (٢٠٠٤) هدفت الدراسة إلى تقييم عمليات إعادة التأمين الخارجي بشركات التأمين المباشر المصرية وتحديد النماذج الكمية لتحديد معدلات الخبرة السابقة للخسائر والعمولات والتنبؤ المستقبلي بها وتحديد مدى سلامة سياسات إعادة التأمين بفرع الحريق ومدى إمكانية الاعتماد عليها في المستقبل. وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الاحصائي عدم ملائمة النماذج الكمية لبيانات معدلات الخسائر لعمليات إعادة التأمين الصادر للخارج كما تبين أن سياسات إعادة التأمين الوارد من الخارج تعمل لصالح السوق المصري للتأمين. كما تم توضيح أن الاتجاه العام في المستقبل للعمولات المحصلة من الخارج ليست في صالح السوق بل أنه يؤثر بالسلب على معدل الربحية للإصدارات لفرع الحريق في المستقبل. وأوصت الدراسة بضرورة إعداد برنامج محدد جيد لإعادة التأمين بالشركات المصرية للتأمين وللسوق التأمين ككل ليشمل كافة فروع التأمينات العامة خاصة فرع التأمين ضد الحريق. كما يجب عمل توازن بين الاحتفاظ من ناحية والإسناد من ناحية أخرى بحيث يتم الإسناد محلياً أو خارجياً وفقاً لمصالح الشركات المباشر وطاقتها الاكتتابية والاستيعابية على المستوى المحلى والعالمى مع تفعيل الاسناد المحلى.

وكذلك تدعيم المراكز المالية لشركات التأمين المباشر والعمل على تطوير أدائها في إطار من التعاون المحلى والدولى عن طريق تكوين مجتمعات تأمينية عربية ذات قدرات تأمينية كبيرة مما يساعد على ايجاد كيان اقتصادي عربي يحقق المصالح المشتركة.

ويكمن الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة أن الدراسات السابقة المصرية تمت خلال فترة عمل الشركة المصرية لإعادة التأمين بينما تمت الدراسة الحالية بعد توقفها بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية قد تناولت العديد من مؤشرات كفاءة إعادة التأمين والتي قد تختلف عن الدراسات السابقة كما أنها تقوم بدراسة تأثير هذه المؤشرات على ربحية شركات التأمين.

٤- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- ١/٤ تقييم نشاط إعادة التأمين في شركات التأمينات العامة المصرية.
- ٢/٤ تحديد العلاقة بين إعادة التأمين والعائد على حقوق الملكية بشركات التأمين محل الدراسة.

٥- فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفروض التاليه:

- H_{01} لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق المساهمين.
- H_{02} لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة إعادة التأمين المحلية.
- H_{03} لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة إعادة التأمين الأجنبية.

H₀₄ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة تعويضات الإعادة المحلية إلى أقساط الإعادة المحلية.

H₀₅ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة تعويضات الإعادة الخارجية إلى أقساط الإعادة الخارجية.

H₀₆ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومعدل الاحتفاظ.

H₀₇ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وعمولة إعادة التأمين الصادر.

٦- حدود البحث:

١/٦ تقتصر الدراسة على ١١ شركة من شركات التأمينات العامة العاملة في جمهورية مصر العربية.

٢/٦ يتم تطبيق الدراسة خلال الفترة الزمنية بدءاً من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦.

٧- منهجية البحث:

سيتم تناول بالدراسة تأثير العديد من مؤشرات إعادة التأمين على معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع ثم التوصل إلى علاقة كمية لتقديره وذلك الاستعانة ببيانات ١١ شركة عاملة بسوق التأمين المصري وذلك خلال الفترة بين عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦ وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression وبالاستعانة ببرنامج SPSS (version 22) وفقاً للمعادلة الأتية:

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \varepsilon$$

وفيما يلي توضيح لمتغيرات المعادلة السابقة:

المتغير التابع:

ROE ويشير إلى معدل العائد على حقوق الملكية.

أما المتغيرات المستقلة هي:

X₁ نسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق الملكية.

X₂ نسبة إعادة التأمين المحلية.

X₃ نسبة إعادة التأمين الاجنبية.

X₄ نسبة تعويضات الإعادة المحلية إلى أقساط الإعادة المحلية.

X₅ نسبة تعويضات الإعادة الأجنبية إلى أقساط الإعادة الأجنبية.

X₆ معدل الاحتفاظ.

X₇ عمولة إعادة التأمين الصادر.

٨- أهمية البحث:

يمكن تحديد أهمية البحث من خلال ما يلي:

١/٨ من الناحية العلمية:

تتضح أهمية هذه الدراسة كونها دراسة علمية تحاول سد الفجوة نتيجة ظهور متغيرات أثرت على قطاع التأمين منها أن شركات التأمين المصرية تعمل في ظل عدم وجود غطاء إعادة تأمين مصري متمثل في كيان شركة إعادة تأمين ذات كيان قوي بعد إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين وضعف النسبة المعاد تأمينها محلياً وبالتالي أصبحت شركات التأمين تعمل تحت وطأة شركات إعادة التأمين الأجنبية وما يتبع ذلك من ممارسة الضغوط على شركات التأمين المصرية بالإضافة للظروف الاقتصادية التي تعمل من خلالها الشركات المصرية وضعف العملة المحلية بعد قرار تعويم الجنية المصري. وبالتالي فهناك حاجة ملحة لتقييم عمليات إعادة التأمين والتي تعتبر خطوة مبدئية يمكن بناء عليها العديد من الدراسات المستقبلية لتحديد أوجه القصور وإيجاد الحلول لها.

٢/٨ من الناحية العملية:

تتضح الأهمية العملية للدراسة نظرًا لأن تقييم نشاط إعادة التأمين يعطي رؤية واضحة لشركات التأمين وبالتالي اتخاذ العديد من القرارات والتي منها تحديد مدى جدوى زيادة الطاقة الاستيعابية بها وبالتالي الحد من تدفق النقد الأجنبي لخارج البلاد والذي يكون له مردود إيجابي على ميزان المدفوعات المصري. كما أن إعادة التأمين تؤدي إلى توفير طاقة إكتتابية أكبر لقبول التأمين على المشروعات الاقتصادية العملاقة.

كما أن شركات التأمين تعد من أهم المؤسسات المالية غير المصرفية، وحتى تضمن استمرارها وبقائها يجب عليها رقابة أدائها المالي وذلك من خلال تقييمها بصفة مستمرة خاصة وأن نشاط إعادة التأمين له تأثير مباشر على الملاءة المالية لشركات التأمين (Deelstra, Plantin, 2014, p.27).

٩- خطة البحث:

تشمل خطة البحث دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة ثم التوصل إلى نموذج كمي يحدد العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية و متغيرات الدراسة.

١٠- متغيرات الدراسة:

سيتم فيما يلي تناول بالتحليل متغيرات الدراسة وتقييمها تمهيدًا لاجراء الدراسة التطبيقية.

١/١٠ نسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق المساهمين

تشير نسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق المساهمين على قدرة الشركة على تحقيق التوازن لتوفير السيولة اللازمة لسداد التزاماتها^(*). (المنصوري وعبد المجيد، ١٩٨٩، ص ٣٦)

جدول رقم (٣)

نسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق المساهمين محل الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦ (%)

المتوسط	السنوات									الشركة
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
١٣	١٥	١٤	١٠	١٣	١٤	١٤	١١	١٤	٨	A
١٦	٢٥	١١	٨	٩	١٣	٢٤	٢٤	٢٣	٦	B
٣٩	١٣	٢٢	٣١	٣٦	٥٢	٧٦	١٠٠	١٣	٨	C
٢٠	١٥	١٥	١٥	٢٥	٣٦	١٧	٢٧	٢٤	٧	D
٨	١٤	٣	٣	٦	١٠	٧	١٦	٧	٧	E
١٠	٦	٤	٦	٥	٩	١٦	٢٣	١٠	٩	F
٢٢	٦	٧	٢٠	١	٢	١٢٠	٧	١٧	١٥	G
١٢	١١	١٢	١٧	١٠	١٥	١٥	١٥	٣	١٠	H
٢٣	١١	٧	٩	١٤	٤٣	٣٦	١٨	٣٤	٣٦	I
٢٦	٢٢	٤٠	٢٦	١٩	٢٣	١٩	٢٦	٣٢	٢٤	J
٢٩	-	-	-	-	-	٤١	٤٥	٨٣	٨٨	K

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

يتضح من جدول رقم (٣) أن متوسط نسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق المساهمين قد تراوح بين ٨% للشركة E و ٣٩% للشركة C خلال الفترة محل الدراسة وقد لوحظ الارتفاع الكبير لهذه النسبة في بعض سنوات الدراسة لنفس الشركة مما يستوجب توخي الحيطة والحذر حتى لا تؤثر على الملاءة المالية بالشركة والجدير بالذكر أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى كفاءة الشركة في تحصيل مستحقاتها.

(*) يظهر بند شركات التأمين وإعادة التأمين في الميزانية في جانب الأصول وهو يشير إلى حقوق شركة التأمين التي لم يتم تحصيلها لدى شركات التأمين وإعادة التأمين الأخرى.

٢/١٠ نسبة إعادة التأمين:

يتم حساب إعادة التأمين على أساس نسبة أقساط إعادة التأمين الصادرة إلى إجمالي الأقساط وذلك من خلال جدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)

نسبة أقساط إعادة التأمين الصادرة إلى إجمالي الأقساط في

شركات التأمين محل الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦

(%)

المتوسط	السنوات									الشركة
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٤٧	٣٩	٤٢	٤٩	٥٥	٤٩	٤٤	٤٥	٤٩	٥٠	A
٥٤	٤٢	٤٥	٤٩	٥٤	٥٧	٥٧	٥٦	٦٢	٦١	B
٤١	٤٢	٤٠	٣٩	٤٠	٤٢	٤٣	٤٢	٣٧	٤٥	C
٤٨	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٥٠	٤٨	٥١	٦٢	٦٠	D
٥٥	٧٦	٧٢	٤٥	٤٧	٤٧	٥١	٥٤	٥٠	٥٠	E
٤٨	٥٢	٤٩	٤٩	٥٣	٥٢	٥٣	٤٥	٣٩	٣٩	F
٧١	٧٥	٧١	٦٤	٧١	٧٠	٧٥	٧٨	٦٤	٧٠	G
٣١	٢٧	٢٩	٣٢	٣٤	٢٨	٢٥	٢٤	٢٥	٥٥	H
٤٦	٤٤	٣٨	٤١	٤٦	٥٠	٤٤	٤٣	٥٠	٥٩	I
٣٣	١٨	٢٣	٣٣	٣٨	٣٩	٣٥	٣٧	٣٤	٤٣	J
٥٠	٥٩	٥٢	٥٠	٥٠	٥٠	٤٤	٤٩	٥٠	٥٠	K

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

يتضح من جدول رقم (٤) تراوح متوسط نسبة إعادة التأمين بشركات التأمين محل الدراسة قد تراوحت بين ٣١% للشركة H و ٧١% للشركة G كما أن شركات التأمين لا تسير على وتيره واحدة فبعضها نتجه فيها نسبة إعادة التأمين نحو

الارتفاع وهي الشركات E, F, G, K بينما تتجه نسبة إعادة التأمين في باقي الشركات الانخفاض وهي الشركات A, B, C, D, H, I, J ومعظمها شركات كبيرة الحجم مقارنة بشركات التأمين الأخرى وذلك بالمقارنة بالنسب في بداية فترة الدراسة. ويلاحظ أيضًا أن بعض شركات التأمين الصغيرة تقوم بتحويل معظم أقساط التأمين لديها إلى معيد التأمين فقد وصلت نسبة إعادة التأمين لإحدى الشركات إلى ما يزيد عن ٧٠% ومعنى ذلك أنها تحتفظ بجزء ضئيل يمثل أقل من ٣٠% وتكتفي بالعمولة عن باقي العمليات التأمينية وبالتالي فإن عملها أقرب ما يكون لوسيط التأمين وأنها غير قادرة على المنافسة بوضعها الحالي. ويتفق ذلك مع تقرير (Mena (2015) والذي قام بالتواصل مع ٣٢ شركة تأمين عالمية من بينها شركات مصرية وقد تبين أن مصر من بين أعلى شركات التأمين التي تقوم بإعادة تأمين عملياتها فقد احتلت المركز الثاني من بين الدول محل الدراسة حيث بلغ نسبة إعادة التأمين الصادر ٤٩% عام ٢٠١٤ وتصدرت دولة عمان المركز الأول حيث بلغت النسبة بها ٥٥%. (Mena Reinsurance Parometer, 2015, p.16)

٣/١٠ نسبة إعادة التأمين المحلية

سوف يتم حساب إعادة التأمين على أساس نسبة أقساط إعادة التأمين الصادرة المحلية إلى إجمالي الأقساط وذلك من خلال جدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)

نسبة إعادة التأمين المحلية في شركات التأمين محل الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦ (%)

المتوسط	السنوات									الشركة
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢	١	١	١	٥	٢	١	٢	١	١	A
١١	١٠	٩	١٤	١٦	١٣	٩	١٠	١٠	٩	B
٢	٢	١	١	٢	٣	٢	٢	٢	٤	C
١٠	٣	٤	٢	١٥	١٢	١٢	١٣	٨	١٨	D

تقييم عمليات اعادة التامين واثرها على العائد..... د/رضوى يوسف

٣	٠	٠	٤	٤	٤	٣	٤	٦	١	E
٣	١	٢	٢	٢	٥	٤	٣	٢	٤	F
٢	٠	٣	١	٣	٣	٣	٦	١	٢	G
٥	١٠	٣	١	٢	٧	٨	٦	٠	٥	H
٥	٤	٣	٣	٤	٧	٦	٣	٣	١٠	I
٨	٣	٣	١	١	٣	٨	٢٠	١٤	٢٢	J
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	K

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

يتضح من جدول رقم (٥) تراوح نسبة إعادة التأمين المحلية إلى إجمالية الأقساط ما بين ٢% للشركتين A,C و ١١% للشركة B بينما لا تقوم الشركة K بعمل أي إعادة تأمين محلية لعملياتها التأمينية.

وبالتالي فإن نسبة إعادة التأمين المحلية هي نسبة ضئيلة للغاية وقد يرجع ذلك لعدم وجود شركة تأمين متخصصة ذات خبرة وكيان إقتصادي قوي يشجع شركات التأمين المحلية للتنازل عن جزء من عمليات إعادة التأمين الخاصة به إلى هذه الشركة خاصة بعد إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين.

٤/١٠ نسبة إعادة التأمين الأجنبية:

سوف يتم حساب إعادة التأمين على أساس نسبة أقساط إعادة التأمين الصادرة الأجنبية إلى إجمالي الأقساط وذلك من خلال جدول رقم (٦)

جدول رقم (٦)

نسبة إعادة التأمين الأجنبية في شركات التأمين محل الدراسة

خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦ (%)

المتوسط	السنوات									الشركة
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٤٥	٣٨	٤٢	٤٩	٥٠	٤٦	٤٣	٤٣	٤٨	٤٩	A
٤٣	٣٢	٣٥	٣٦	٣٨	٤٤	٤٨	٤٦	٥٢	٥٢	B
٣٩	٤٠	٣٩	٣٨	٣٨	٤٠	٤١	٤٠	٣٦	٤٢	C
٣٨	٣٥	٣٥	٣٨	٢٦	٣٨	٣٦	٣٨	٥٤	٤٢	D

٢٦٠

تقييم عمليات اعادة التامين واثرها على العائد..... د/رضوى يوسف

٥٢	٧٦	٧٢	٤١	٤٣	٤٣	٤٨	٥٠	٤٤	٤٩	E
٤٥	٥٠	٤٧	٤٧	٥١	٤٧	٤٩	٤١	٣٧	٣٤	F
٦٨	٧٥	٦٨	٦٢	٦٩	٦٧	٧٢	٧٢	٦٣	٦٨	G
٢٦	١٧	٢٦	٣١	٣٢	٢١	١٧	١٨	٢٥	٥٠	H
٤٢	٤٠	٣٦	٣٨	٤٢	٤٣	٣٨	٤٠	٤٨	٤٩	I
٢٥	١٤	٢٠	٣٢	٣٧	٣٦	٢٧	١٧	٢١	٢١	J
٥١	٥٩	٥٢	٥٠	٥٠	٥٠	٤٧	٤٩	٥٠	٥٠	K

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

من جدول رقم (٦) يتضح أن نسبة إعادة التأمين الأجنبية قد تراوحت بين ٢٥% للشركة J و ٦٨% للشركة G ويلاحظ أنها نسب كبيرة مقارنة بإعادة التأمين المحلية. ومعنى ذلك أن العديد من شركات التأمين تقوم بدور الوسيط التأميني وهي عملية غير مربحة خاصة إذا ما تم المقارنة بين الأموال التي تحصل عليها شركات التأمين في شكل عمولات إعادة التأمين بالإضافة إلى التعويضات مدفوعة من قبل معيدي التأمين والأموال التي تدفعها شركات التأمين المحلية إلى معيدي التأمين في شكل أقساط إعادة تأمين الصادر وفقاً لجدول رقم (٢).

٥/١٠ نسبة تعويضات الإعادة المحلية إلى أقساط الإعادة المحلية:

سيتم إحتساب تكلفة إعادة التأمين المحلية على أساس تعويضات إعادة التأمين المحلية خلال السنة إلى أقساط إعادة التأمين المحلية خلال نفس السنة.

جدول رقم (٧)

نسبة تعويضات الإعادة المحلية إلى أقساط الإعادة المحلية في شركات التأمين

محل الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦

(%)

المتوسط	السنوات								الشركة
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	

٢٦١

تقييم عمليات اعادة التامين واثرها على العائد..... د/رضوى يوسف

١٩	٠	٧	١٥	٨٧	٥٨	١٢	٢١	٩١	١٢٢-	A
٣٥	٤٤	١٨	١٣	٣٢	١٧	٥٩	٣٠	٧٧	٢٤	B
١٠٤	٥٧	٢٣٥	١٦٢	٩١	٦٤	١٢٨	٥٥	٩٣	٤٧	C
٥٣	١٩	٣	٩	٦٨	٩٦	٦٢	٥٥	١٠٤	٦٣	D
٢٨	٢٩	٢٦	٢	٣	٥	٦	٧	٦	١٧٠	E
١٧	٢١	١٨	٨	٣	٦	٢	٢١	٤٩	٢١	F
٨	٠	١	٧	١	٠	١١	٢٥	٢٤	٠	G
١٧	٢٥	٤	٦	٢٥	١٣	٢	١	٦٥	١٤	H
٢٤٢	٤٠٧	٣١٠	٧٠	٨٤	٩٤	٥٧-	١١٨	١٠١٣	١٣٧	I
٤٥	١٥٢	٧١	٠	٧٠	١٠	٣٠	٢٩	٢٩	١٤	J
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	K

المصدر: من إعداد الباحثة وفقا للتقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

يتضح من جدول رقم (٧) أن تعويضات إعادة التأمين المحلية خلال السنة إلى أقساط إعادة التأمين المحلية خلال نفس السنة قد تراوحت ما بين ٨% للشركة G و ٢٤٢% للشركة I أما الشركة K لا يوجد أمامها أي تكلفة لأنها لم تقم بإعادة جزء من عملياتها محلياً. كما يتضح أن معظم شركات التأمين (ما عدا الشركتين (C, I) انخفضت بها التعويضات المدفوعة للعمليات المعاد تأمينها محلياً مقارنة بأقساط إعادة تأمين المحلي الصادر مما يستوجب إعادة النظر في إتفاقيات إعادة التأمين المحلية.

٦/١٠ نسبة تعويضات الإعادة الأجنبية إلى أقساط الإعادة الأجنبية:

سيتم إحتساب تكلفة إعادة التأمين الأجنبية على أساس تعويضات إعادة التأمين الأجنبية خلال السنة إلى أقساط إعادة التأمين الأجنبية خلال نفس السنة.

جدول رقم (٨)

نسبة تعويضات الإعادة الأجنبية إلى أقساط الإعادة الأجنبية في شركات التأمين
محل الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦
(%)

المتوسط	السنوات									الشركة
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٤٧	٧٣	٤٣	٣٢	٢٠	٩١	٢٧	٤٢	٣٢	٦٥	A
٤٩	٦٠	٢٩	٢٤	٨٢	٧٠	٧٨	٤٠	٢٧	٢٧	B
٧٦	٦٢	١٢٧	٥	٦١	١٩١	١١٩	٣٥	٥١	٣٥	C
٤٣	٢٥	٣٠	٣٦	٨٨	٦٦	٢٧	٦٦	٣٣	١٧	D
٤٠	٣٩	١٣	٦	٤١	١٣٠	٨٠	٢١	١٤	١٦	E
٣٣	٢٢	٦٢	٤٦	٤٠	٣٢	٢٣	٣٨	٢٤	١٣	F
٨٦	٣٥	٢٢	١٦٤	٢٤	٤١٧	١٨	٢٠	١٧	٥٩	G
١٨	٢٣	١٠	١٠	٢٠	٤٠	١٠	٧	١٧	٢٧	H
٥٦	٥٤	١٦٦	٥١	٩٩	٥٠	١٢	٢٩	١٩	٢١	I
٥٦	٢١٠	٧٣	٦٣	٤٣	٢٧	١٧	٣٨	١٧	١٤	J
٤٩	٥٠	٤٦	٥١	٥١	٤٩	٥١	٥٠	٤٦	٤٣	K

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

يتضح من جدول رقم (٨) أن تعويضات إعادة التأمين الأجنبية خلال السنة إلى أقساط إعادة التأمين الأجنبية خلال نفس السنة قد تراوحت ما بين ١٨% للشركة H و ٨٦% للشركة G كما يتضح أن جميع شركات التأمين قد انخفضت بها التعويضات المدفوعة للعمليات المعاد تأمينها خارجياً مقارنة بأقساط إعادة تأمين الأجنبي الصادر ورغم عدم جودة نتائج تكلفة إعادة التأمين الأجنبية أيضاً إلا أنها تعتبر أفضل من نتائج إعادة التأمين المحلية في جميع الشركات محل الدراسة ما عدا الشركات C,D,E أما الشركة K فلم تلجأ لإعادة التأمين المحلي وإعتمدت كلياً على إعادة التأمين الأجنبي.

٧/١٠ نسبة الاحتفاظ:

يتم إحتساب نسبة الاحتفاظ على أساس نسبة صافي الأقساط إعادة المكتتبة خلال السنة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة خلال نفس السنة.

جدول رقم (٩)

**نسبة الاحتفاظ بشركات التأمين محل الدراسة
خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦ (%)**

المتوسط	السنوات									الشركة
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٥٣	٦١	٥٨	٥١	٤٥	٥٢	٥٧	٥٥	٥١	٥٠	A
٤٦	٥٨	٥٥	٥١	٤٦	٤٣	٤٣	٤٤	٣٨	٣٩	B
٥٩	٥٩	٦٠	٦١	٦٠	٥٨	٥٧	٥٨	٦٣	٥٥	C
٥٢	٦٢	٦١	٦٠	٥٩	٥٠	٥٢	٤٩	٣٨	٤٠	D
٤٥	٢٤	٢٨	٥٥	٥٤	٥٣	٤٩	٤٦	٥٠	٥٠	E
٥٢	٤٨	٥١	٥١	٤٧	٤٨	٤٧	٥٥	٦١	٦١	F
٢٩	٢٥	٢٩	٣٦	٢٩	٣٠	٢٥	٢٢	٣٦	٣٠	G
٦٩	٧٤	٧٠	٦٨	٦٥	٧٢	٧٥	٧٦	٧٤	٤٤	H
٥٤	٥٦	٦٢	٥٩	٥٤	٥٠	٥٦	٥٧	٥١	٤١	I
٦٧	٨٢	٧٧	٦٧	٦٢	٦١	٦٥	٦٣	٦٦	٥٧	J
٥٠	٤١	٤٨	٥٠	٥٠	٥٠	٥٦	٥١	٥٠	٥٠	K

المصدر: التقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

يتضح من جدول رقم (٩) أن متوسط نسبة الاحتفاظ بشركات التأمين محل الدراسة قد تراوح بين ٢٩% للشركة G و ٦٩% للشركة H. والجدير بالذكر أن النسبة النمطية هي أكبر من ٥٠% (هيئة الرقابة المالية، إدارة التحليل المالي). ويلاحظ أن معظم شركات التأمين محل الدراسة قد تعدت هذه النسبة ما عدا بعض الشركات في بعض سنوات الدراسة.

ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من وجود الأساليب الكمية الحديثة إلا أن القرارات المتعلقة بتحديد مستويات الاحتفاظ ليس لها أسس محددة تحكمها بل تخضع لطبيعة السوق (Bradshaw, Bride, English, Hindley and Maher,1990,p.4).

٨/١٠ عمولة إعادة التأمين الصادر:

جدول رقم (١٠)

نسبة عمولة إعادة التأمين الصادر لشركات التأمين محل الدراسة

خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦

(%)

المتوسط	السنوات									الشركة
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
١٧.١	١٧	١٧.٥	١٧.٣	١٦.١	١٧.٥	١٨.٧	١٩.١	١٨.٦	١٧.٢	A
٢٥.٥	٢٣.٦	٢٦.٢	٢٥.٥	٢٧	٢٥.٣	٢١.٢	٢١.٦	٢٠.١	٢٢.٩	B
٣١.٧	٣٢.٧	٣٢	٣٠.٥	٣٠.٧	٣١.٦	٣٥.٩	٣٧.٤	٣٨.١	٣٧.٤	C
٢٤.٠	٢٩.٢	٢٧.٩	١٧.٢	٢١.٨	٢٣.٧	٢٤.٦	٢٠.٥	٢٠.٣	٢٧.٤	D
٢٩.٠	٣٨.١	٣٣.٦	٢٦.١	٢٣.٦	٢٣.٤	٢٤.١	٢٣.٣	٢٨.٣	٢٩.٣	E
٢٩.٠	٣٠.٥	٢٩.٨	٣٠.٧	٢٧.٢	٢٦.٩	٢٣.٣	٢٤.٦	٢٥.٢	٢٣.٠	F
٢٣.٢	١٦.٧	٢٣.١	٢٥.٨	٢٥.١	٢٥.٣	٢٨.٦	٢٨.٢	٢١.٥	٢٠.٥	G
٢٥.٠	٢٣.٨	٢٣.٩	٢٣.٩	٢٢.٣	٢٥.١	٢٨.٧	٣٧.٣	٣٤.٩	٣٦.٧	H
١٦.٤	١٥.١	١٧.٠	١٦.٢	١٦.٢	١٧.٥	٢٢.٤	٢٠.٧	٢٢.٨	٢٣.٣	I
٣٠.٤	٣٠.٢	٢٨.٥	٢٧.٨	٣١.١	٣٤.٤	٣٦.٢	٤٣.٩	٣٦.٧	٤٠.٢	J
٢٩.٥	٢٦.٩	٢٩.٥	٣٠.٣	٢٩.٢	٣١.٤	٣٢.٥	٣٢.٥	٣٢.٥	٣٢.٥	K

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

تقييم عمليات اعادة التأمين واثرها على العائد..... د/رضوى يوسف

من جدول رقم (١٠) يتضح أن نسبة عمولة إعادة التأمين الصادر قد تراوحت بين ١٦.٤% للشركة I و ٣١.٧% للشركة C وتمثل عمولة إعادة التأمين الصادر إيراد لشركات التأمين المباشر مقابل إسناد جزء من عملياتها التأمينية لمعيد التأمين وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح شركات التأمين المباشر .

٩/١٠ معدل العائد على حقوق الملكية:

أثبتت (Cummins et al. (2008 أن إعادة التأمين له علاقة بتعظيم حقوق حملة الأسهم وأنه يقوم بتخفيض تكلفة رأس المال وزيادة العائد الناتج عن النشاط الاكتتابي (ManKi, Belgacem, 2015, p. 4).

ويوضح الجدول رقم (١١) معدل العائد على حقوق الملكية ويتم حسابه على أساس نسبة صافي دخل الاستثمار إلى حقوق الملكية.

جدول رقم (١١)

معدل العائد على حقوق الملكية في شركات التأمين محل الدراسة
خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦ (%)

المتوسط	السنوات									الشركة
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	
٢٥	٢٣	٢٤	٢٢	٢٩	٢٨	٢٩	٢٨	١٨	٢٢	A
٢٤	٣٣	٣٢	٢٩	٢٦	٢٦	٢٦	٢٢	١٧	١٠	B
١٦	١٧	١٧	٢٤	١٩	١٦	١٢	١٠	١٠	١٤	C
١٣	١٠	١١	٢٤	١٧	١٣	١٣	١٢	١١	٨	D
١٨	١٠	١٠	٩	١٣	١٨	٥٣	٢٠	١٧	١٤	E
١٦	١٥	١٩	٢٧	٢٤	٢٠	١٥	١٣	٣	١٠	F
٥	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٦	٧	G
٣٠	٥٠	٥٨	٦٢	٣٢	٢٦	١٠	١٠	١٠	١١	H
٣٣	٣٤	٣٥	٣٤	٤٨	٤٠	٣٣	٢٦	٢٩	٢٠	I
١٧	١٥	١٨	٤٨	٣١	١٦	٩	٤	٦	٢	J

تقييم عمليات اعادة التامين واثرها على العائد..... د/رضوى يوسف

K	٩	٤	٢	٢	٣	٣	٤	٣	٣	٤
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً للتقارير المالية السنوية الصادرة عن هيئة الرقابة المالية.

ويتضح من جدول رقم (١١) أن متوسط معدل العائد على حقوق الملكية قد تراوح بين ٤% للشركة K و ٣٣% للشركة I. وقد استطاعت الشركتين H, I أن تحققا معدل عائد على حقوق الملكية يفوق الشركات الأقدم منهما مما يعطي مؤشراً إيجابياً لهما. والجدير بالذكر أن المعدل النمطي لهذه النسبة هو أكبر من ٥% وبالتالي يلاحظ أن العديد من الشركات لم ينطبق عليها ذلك مثل الشركات G, J, K في بعض سنوات الدراسة كما يلاحظ تذبذب هذا المؤشر ما بين الارتفاع والانخفاض مما يتوجب على الشركات أن تقوم بترشيد قراراتها الاستثمارية بما يحقق لها أعلى معدل عائد لتجنب التقلبات غير المرغوب فيها.

١١- الدراسة التطبيقية:

١/١١ العلاقة بين متغيرات الدراسة:

فيما يلي جدول رقم (١٢) والذي يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون

جدول رقم (١٢)

العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون

Correlations

		ROE	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
ROE	Pearson Correlation	1	-.110-	.005	-.329-"	.160	-.025-	.351"	-.423-"
	Sig. (2-tailed)		.279	.962	.001	.113	.806	.000	.000
X1	Pearson Correlation	-.107-	1	-.079-	.287"	-.092-	.097	-.280-"	-.047-
	Sig. (2-tailed)	.293		.437	.004	.366	.341	.005	.641
X2	Pearson Correlation	.005	-.010-	1	-.382-"	-.021-	-.106-	.027	.079

	Sig. (2-tailed)	.962	.920		.000	.838	.295	.791	.438
X3	Pearson Correlation	-.329**	-0.022	-.382**	1	-.063-	.074	-.934**	-.201*
	Sig. (2-tailed)	.001	.831	.000		.538	.466	.000	.046
X4	Pearson Correlation	.160	.098	-.021-	-.063-	1	.056	.075	-.112-
	Sig. (2-tailed)	.113	.337	.838	.538		.580	.460	.268
X5	Pearson Correlation	-.025-	.018	-.106-	.074	.056	1	-.039-	-.066-
	Sig. (2-tailed)	.806	.861	.295	.466	.580		.703	.514
X6	Pearson Correlation	.351**	-.029	.027	-.934**	.075	-.039-	1	.189
	Sig. (2-tailed)	.000	.0775	.791	.000	.460	.703		.061
X7	Pearson Correlation	-.423**	.233	.079	-.201*	-.112-	-.066-	.189	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.020	.438	.046	.268	.514	.061	

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: نتائج مخرجات برنامج IBM SPSS Staistics22

من جدول رقم (١٢) يتضح ما يلي:

قبول الفرض العدمي H_{01} القائل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد

على حقوق الملكية ونسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق المساهمين.

قبول الفرض العدمي H_{02} القائل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد

على حقوق الملكية ونسبة إعادة التأمين المحلية.

رفض الفرض العدمي H_{03} القائل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

العائد على حقوق الملكية ونسبة إعادة التأمين الأجنبية حيث تبين وجود علاقة

عكسية أقل من المتوسط عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٠٥.

قبول الفرض العدمي H_{04} القائل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد

على حقوق الملكية ونسبة تعويضات الإعادة المحلية إلى أقساط الإعادة المحلية.

قبول الفرض العدمي H_{05} القائل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد

على حقوق الملكية ونسبة تعويضات الإعادة الأجنبية إلى أقساط الإعادة الأجنبية.

رفض الفرض العدمي H_{06} القائل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومعدل الاحتفاظ حيث تبين وجود علاقة طردية أقل من المتوسط عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٠٥.

رفض الفرض العدمي H_{07} القائل بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية وعمولة إعادة التأمين الصادر حيث تبين وجود علاقة طردية أقل من المتوسط عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٠٥.

وبالتالي يمكن استنتاج مدى تأثير عمليات إعادة التأمين الأجنبية بالسلب على شركات التأمين حيث ثبت وجود علاقة عكسية بينها وبين العائد على حقوق الملكية. بينما تبين وجود تأثير إيجابي لاحتفاظ الشركة بعملياتها التأمينية حيث ثبت وجود علاقة طردية بين معدل الاحتفاظ داخل الشركات ومعدل العائد على حقوق الملكية مما يعطي مؤشراً على تحسن نتائج شركات التأمين المصرية إذا ما قامت بزيادة معدل الاحتفاظ بداخلها ولكن ذلك يعرضها لمخاطر كبيرة مع انخفاض قدرتها الاستيعابية ويمكن تجنب ذلك إذا ما تم تأسيس شركة إعادة تأمين متخصصة وطنية برأس مال ضخم مما يؤدي لتحسين نتائج إعادة التأمين السوق المصري ككل ويجنبها سيطرة شركات إعادة التأمين الأجنبية وفرض شروط وأسعاره نتيجة لعدم وجود بديل آخر أمام شركات التأمين المصرية.

٢/١١ تقدير العائد على حقوق الملكية:

بناء على متغيرات الدراسة وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد تم التوصل إلى معاملات المتغيرات المفسرة للمتغير التابع ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)

معاملات المتغيرات المستقلة المفسرة للنموذج المقترح

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	5.330	4.485		1.188	.238
X1	-.004-	.054	-.006-	-.069-	.945
X2	-5.074-	4.519	-1.835-	-1.123-	.264
X3	-5.126-	4.488	-5.214-	-1.142-	.256
X4	.008	.009	.073	.869	.387
X5	-.010-	.020	-.041-	-.494-	.623
X6	-.047-	.045	-4.382-	-1.038-	.302
X7	-.010-	.002	-.492-	-5.626-	.000
2 (Constant)	5.351	4.450		1.202	.232
X2	-5.095-	4.484	-1.843-	-1.136-	.259
X3	-5.147-	4.453	-5.236-	-1.156-	.251
X4	.008	.009	.072	.872	.386
X5	-.010-	.020	-.041-	-.498-	.619
X6	-.047-	.045	-4.402-	-1.051-	.296
X7	-.010-	.002	-.494-	-5.850-	.000
3 (Constant)	5.377	4.432		1.213	.228
X2	-5.117-	4.466	-1.851-	-1.146-	.255
X3	-5.181-	4.434	-5.270-	-1.168-	.246
X4	.008	.009	.070	.851	.397
X6	-.047-	.044	-4.432-	-1.063-	.291
X7	-.010-	.002	-.492-	-5.856-	.000
4 (Constant)	5.457	4.424		1.233	.220
X2	-5.195-	4.458	-1.879-	-1.165-	.247
X3	-5.256-	4.427	-5.346-	-1.187-	.238
X6	-.048-	.044	-4.496-	-1.080-	.283
X7	-.010-	.002	-.501-	-6.019-	.000
5 (Constant)	.681	.068		10.018	.000
X2	-.388-	.243	-.140-	-1.598-	.113
X3	-.477-	.088	-.485-	-5.424-	.000
X7	-.010-	.002	-.509-	-6.148-	.000
6 (Constant)	.640	.064		10.068	.000
X3	-.424-	.082	-.431-	-5.163-	.000
X7	-.010-	.002	-.510-	-6.102-	.000

a. Dependent Variable: ROE

المصدر: نتائج مخرجات برنامج IBM SPSS Staistics22

من جدول رقم (١٣) يتضح من خلال نتائج الانحدار المتعدد وفقاً للنموذج الأول وجود علاقة طردية غير معنوية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة تعويضات الإعادة المحلية إلى أقساط الإعادة المحلية. كما تبين وجود علاقة عكسية غير معنوية بين كل من العائد على حقوق الملكية وكل من نسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق المساهمين وكذلك مع نسبة إعادة التأمين المحلية ونسبة إعادة التأمين الأجنبية ونسبة تعويضات الإعادة الأجنبية إلى أقساط الإعادة الأجنبية ومعدل الاحتفاظ بينما كانت العلاقة عكسية معنوية مع عمولة إعادة التأمين الصادر.

ووفقاً لذلك يمكن صياغة نموذج معدل العائد على حقوق الملكية كما يلي:

$$ROE=5.33- 0.004X_1- 5.074X_2- 5.126X_3+ 0.008X_4- 0.010X_5 - 0.047X_6- 0.010X_7 + \varepsilon$$

ولقد تم اثبات معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٠١. وقد بلغ معامل الارتباط ٠.٦٢٣ ومعامل التحديد ٠.٣٨٨ أي أن النموذج يفسر ٣٨.٨% (ملحق رقم (١)).

كما يتضح من جدول رقم (١٣) أن أنسب نموذج هو نموذج رقم (٦) ويمكن صياغته كما يلي:

$$ROE=0.640 - 0.424X_3- 0.010X_7 + \varepsilon$$

وقد تم اثبات معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية أقل من ٠.٠٠١. وقد بلغ معامل الارتباط ٠.٥٩٨ ومعامل التحديد ٠.٣٥٧ أي أن متغيرات إعادة التأمين وفقاً للنموذج يفسر ٣٥.٧% لنتائج المتغير التابع العائد على حقوق الملكية (ملحق رقم (١)) أما باقي النسبة يفسرها متغيرات أخرى ليست موضوع الدراسة الحالية.

وبالتالي يمكن القول أن متغيرات إعادة التأمين تمثل جزء لا يستهان به في تأثيره على معدل العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين وأن معظم هذه المتغيرات ذات تأثير عكسي على حقوق الملكية وبالتالي يجب إعادة النظر في

عمليات إعادة التأمين خاصة مع ارتفاع تكلفتها سواء كان على المستوى المحلي أو الأجنبي نتيجة عدم وجود كيان قوي لإعادة التأمين بعد إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين مما يعطي مؤشراً قوياً لأهمية وجود مؤسسة قومية لإعادة التأمين ذات رأس مال ضخم وتتمتع بالخبرة الكافية لإدارتها.

١٢- النتائج

وفقاً للدراسة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:

١/١٢ ارتفاع تكلفة إعادة التأمين بالسوق المصري مما يمثل خسارة بالنسبة لشركات التأمين وبمقارنة هذه النسبة قبل إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين وبعدها وجد أن متوسط هذه النسبة قبل الإلغاء ١٦٠% تقريباً بينما بلغ متوسط النسبة بعد الإلغاء ٢٣٠% تقريباً أي زياده قدرها ٧٠%.

٢/١٢ أن متوسط نسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق المساهمين قد تراوح بين ٨% للشركة E و ٣٩% للشركة C خلال الفترة محل الدراسة ويشير انخفاض هذه النسبة كفاءة الشركة في تحصيل مستحقاتها والعكس صحيح.

٣/١٢ تعتبر نسبة إعادة التأمين المحلية ضيلة للغاية وقد يرجع ذلك لعدم وجود شركة تأمين متخصصة ذات خبرة وكيان إقتصادي قوي يشجع شركات التأمين المحلية للتنازل عن جزء من عمليات إعادة التأمين بها إلى هذه الشركة خاصة بعد إلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين.

٤/١٢ إن العديد من شركات التأمين تقوم بدور الوسيط التأميني وهي عملية غير مربحة خاصة إذا ما تم المقارنة بين الأموال التي تحصل عليها شركات التأمين في شكل عمولات إعادة التأمين بالإضافة إلى التعويضات مدفوعة من قبل معيدي التأمين والأموال التي تدفعها شركات التأمين المحلية إلى معيدي التأمين في شكل أقساط إعادة تأمين الصادر.

٥/١٢ أن نسب الاحتفاظ بمعظم شركات التأمين شركات التأمين محل الدراسة يقع في نطاق النسبة النمطية.

٦/١٢ تراوحت نسبة عمولة إعادة التأمين الصادر بين ١٦.٤% للشركة I و ٣١.٧% للشركة C وبرغم أنها تمثل إيراد لشركات التأمين المباشر إلا أنها لم تستطع سد الفجوة الناتجة عن وجود عجز واضح بين متوسط الأموال التي تحصلها شركات التأمين المباشر من عمليات إعادة التأمين في صورة تعويضات إعادة تأمين صادر والأقساط التي تتنازل عنها شركات التأمين المباشر في صورة أقساط إعادة تأمين صادر.

٧/١٢ بناء على اختبار الفروض الاحصائية تم التوصل إلى مدى تأثير عمليات إعادة التأمين الأجنبية بالسلب على شركات التأمين حيث ثبت وجود علاقة عكسية بينها وبين العائد على حقوق الملكية. بينما تبين وجود تأثير إيجابي لاحتفاظ الشركة بعملياتها التأمينية حيث ثبت وجود علاقة طردية بين معدل الاحتفاظ داخل الشركات ومعدل العائد على حقوق الملكية. وقد يرجع ذلك إلى عدم كفاءة سياسات إعادة التأمين وبالتالي لا يوجد أمام شركات التأمين سوى الاختيار بين بديلين إما زيادة نسبة الاحتفاظ ولكن مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك يعرضها لمخاطر كبيرة مع انخفاض قدرتها الاستيعابية أو البديل الثاني وهو ترشيد سياسات إعادة التأمين بها.

٨/١٢ بناء على متغيرات الدراسة وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد تم التوصل إلى وجود علاقة طردية غير معنوية بين العائد على حقوق الملكية نسبة تعويضات الإعادة المحلية إلى أقساط الإعادة المحلية. كما تبين وجود علاقة عكسية غير معنوية بين كل من العائد على حقوق الملكية وكل من نسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق المساهمين وكذلك مع نسبة إعادة التأمين المحلية ونسبة إعادة التأمين الأجنبية ونسبة تعويضات الإعادة الأجنبية إلى أقساط الإعادة الأجنبية

ومعدل الاحتفاظ بينما كانت العلاقة عكسية معنويه مع عمولة إعادة التأمين الصادر.

٩/١٢ تم التوصل إلى نموذج يمثل العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية ومتغيرات إعادة التأمين وقد تم اثبات معنوية النموذج ككل.

١٣- التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

١/١٣ يجب على شركات إتخاذ إجراءات تصحيحية لسياسات إعادة التأمين حتى لا تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها نتيجة ارتفاع تكلفة إعادة التأمين سواء كان على المستوى المحلي أو الأجنبي.

٢/١٣ يجب على الشركة C توخي الحيطة والحذر فيما يتعلق بنسبة شركات التأمين وإعادة التأمين إلى حقوق المساهمين حتى لا تؤثر بالسلب على الملاءة المالية بالشركة حيث لوحظ ارتفاع هذه النسبة بشكل مبالغ في بعض سنوات الدراسة لنفس الشركة.

٣/١٣ تخفيض الاعتماد على سوق إعادة التأمين الخارجي وزيادة الاعتماد على سوق التأمين المحلي، وزيادة حصص التبادل المحلي بين شركات التأمين المصرية مع عدم الاخلال بحدود الاحتفاظ

٤/١٣ سعي شركات التأمين وهيئة الرقابة المالية نحو تكوين كيان قومي لإعادة التأمين برأسمال ضخم يتمتع بالخبرة الكافية لادارتها تمهيداً للحصول على تصنيف إئتماني مرتفع لها لتتنافس جنباً إلى جنب مع شركات إعادة التأمين العالمية.

٥/١٣ إجراء دراسات بحثية حول المسببات التي أدت لإلغاء الشركة المصرية لإعادة التأمين والوقوف حول السلبات الخاصة بها والاستفادة منها تفادياً لتكرارها بالمستقبل.

قائمة المراجع

- ١- أبو بكر، صفية أحمد وأحمد، ممدوح حمزة (١٩٩٥)، "تقويم برنامج إعادة التأمين دراسة تطبيقية على شركة التأمين الوطنية العمانية فرع التأمينات العامة"، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، ع ٢١، ص ص ١٢٤-١٥٦.
- ٢- أحمد، مصطفى عبد الغني (١٩٩٩)، "التحليل الكمي لعمليات إعادة التأمين الالزامية: تأمينات الممتلكات والمسئوليات"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٢٣، ع ١، ص ص ٤٧٩-٥٢٩.
- ٣- الشركة المصرية لإعادة التأمين (٢٠٠٧)، اليوبيل الذهبي، القاهرة.
- ٤- المنصوري، محمد توفيق و عبد المجيد، محمد (١٩٨٩)، "تحقيق فعالية الإشراف والرقابة على شركات التأمين الكويتية من خلال التوحيد المحاسبي : إطار عام مقترح لنظام محاسبي موحد"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، مجلد ١٥، ع ٥٧، ص ص ١٩-٦٠.
- ٥- حربي، جلال عبد الحليم والزيات، أحمد سالم (١٩٩٤)، "تقييم سياسات إعادة التأمين في سوق التأمين المصري دراسة تحليلية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مجلد ١٨، ع ٢، ص ص ٤٠٣-٤٢٥.
- ٦- جلول، عطية محمد (٢٠٠٤)، "استخدام الأساليب الكمية في تقييم سياسات إعادة التأمين الخارجي بالسوق المصري-دراسة تطبيقية على تأمين الأخطار الهندسية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ١٨، ع ١، ص ص ٢٤٥-٢٩٦.
- ٧- زكي، حسن حامد (١٩٧٤)، إعادة التأمين بشركات التأمين المباشر في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

- ٨- العمرى، شريف محمد على (٢٠٠٠)، "تقييم العمليات الخارجية لإعادة تأمين الحريق في السوق المصري للتأمين"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مجلد ١٤، ع ٢، ص ص ١٢٣-١٥٢.
- ٩- شاكر، علي أحمد علي (١٩٨٦)، "تقييم عمليات إعادة التأمين الخارجي (تأمينات عامة) بالشركة المصرية لإعادة التأمين"، مجلة أفاق جديدة، مجلد ٢، ع ٧، ص ص ٩٣-١٣٢.
- ١٠- عطا، محمد محمد محمد (٢٠٠٤)، "تقييم سياسات إعادة التأمين الخارجي لسوق التأمين المصري بالتطبيق على تأمين الحريق"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مجلد ١٢، ع ١.
- ١١- عمار، منى محمد أحمد وأحمد، مصطفى عبد الغني (١٩٩٧)، "تحليل كمي لعمليات إعادة التأمين الوارد الخارجي بالتطبيق على الشركة المصرية لإعادة التأمين"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مجلد ٢١، ع ١٤، ص ص ٧٦٥-٨٢٤.
- ١٢- منصور، شوقي سيف النصر سيد (١٩٩١)، "تقييم النتائج الفنية لاتفاقيات إعادة التأمين: بالتطبيق على التأمينات العامة لشركات التأمين المباشر في السوق المصري"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد ٥، ع ١، ص ص ١٠٣-١٣٧.
- ١٣- مهدي، إبراهيم علي محمد (١٩٨٤)، "سياسات إعادة التأمين بالشركة المصرية لإعادة التأمين، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مجلد ٨، ع ٣، ص ص ٢٤١-٢٣٤.
- ١٤- موقع شركة مصرالقبضة للتأمين، www.misrholding.co.
- ١٥- موقع هيئة الرقابة المالية، www.efsa.gov.eg.

- ١٦- هيئة الرقابة المالية، إدارة التحليل المالي.
١٧- _____، تطور الإشراف و الرقابة على نشاط التأمين فى
مصر، ٢٠١٤.
١٨- _____، التقارير المالية السنوية، ٢٠٠٨-٢٠١٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Bradshaw, A., Bride, M., English, A., Hindley, D., Maher, G. (1990), Reinsurance and Retentions; A London Market Actuaries Group Paper, Volume I & II.
- 2- Deelstra, G., Plantin, G. (2014), *Risk Theory and Insurance*, European Actuarial Academy, London.
- 3- Hua, Z.X., bo, W.Y., and Ke, W. (2015), " Empirical study on optimal reinsurance for crop insurance in China from an insurer's perspective", Journal of Integrative Agriculture 2015, Vol.14(10),pp 2121–2133
- 4- Lu, Z., Meng, L., Wang, Y., Shen,Q. (2016), "Optimal Reinsurance under Var and TVar Risk Measures in the Presence of Reinsurer's Risk Limit", Insurance: Mathematics and Economics, vol. 68, pp. 92-100.
- 5- Manki, S., Belgacem, A. (2015) , "Interactions Between Risk Taking, Capital, and Reinsurance for Property-Liability Insurance Firms", The Journal of Risk and Insurance, pp. 1-37.
- 6- Mena Reinsurance Parameter (2015), An Annual Market Survey, Qatar Finance Centre.
- 7- Zeng, L. (2005), "Enhancing reinsurance efficiency using index-based instruments", The Journal of Risk Finance, Vol. 6, pp.6 – 16.

ملاحق رقم (١)

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.652	7	.093	8.252	.000 ^b
Residual	1.028	91	.011		
Total	1.680	98			
2 Regression	.652	6	.109	9.732	.000 ^c
Residual	1.028	92	.011		
Total	1.680	98			
3 Regression	.650	5	.130	11.724	.000 ^d
Residual	1.031	93	.011		
Total	1.680	98			
4 Regression	.642	4	.160	14.516	.000 ^e
Residual	1.039	94	.011		
Total	1.680	98			
5 Regression	.629	3	.210	18.934	.000 ^f
Residual	1.051	95	.011		
Total	1.680	98			
6 Regression	.600	2	.300	26.691	.000 ^g
Residual	1.080	96	.011		
Total	1.680	98			

a. Dependent Variable: ROE

b. Predictors: (Constant), X7, X5, X4, X2, X6, X1, X3

c. Predictors: (Constant), X7, X5, X4, X2, X6, X3

d. Predictors: (Constant), X7, X4, X2, X6, X3

e. Predictors: (Constant), X7, X2, X6, X3

f. Predictors: (Constant), X7, X2, X3

g. Predictors: (Constant), X7, X3

Model Summary^g

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.623 ^a	.388	.341	.10627
2	.623 ^b	.388	.348	.10570
3	.622 ^c	.387	.354	.10527
4	.618 ^d	.382	.356	.10511
5	.612 ^e	.374	.354	.10520
6	.598 ^f	.357	.344	.10605

a. Predictors: (Constant), X7, X5, X4, X2, X6, X1, X3

b. Predictors: (Constant), X7, X5, X4, X2, X6, X3

c. Predictors: (Constant), X7, X4, X2, X6, X3

d. Predictors: (Constant), X7, X2, X6, X3

e. Predictors: (Constant), X7, X2, X3

f. Predictors: (Constant), X7, X3

g. Dependent Variable: ROE



